

الاشتقاق الإبدالي وأهميته في وضع المصطلح العربي

د. ممدوح محمد خسارة / سوريا

استقى السيوطي حلاً ما جمعه حول هذه الظاهرة في مزهره، وهما مطبوعان ومحققان لكن أول ما بلفت النظر فيهما أنهما جمعا الألفاظ التي وقع فيها إبدال دون تفریق بين ما هو صرقي أو لغوي.

"ولعل أول من عطر بياله أن يُسمي هذه الظاهرة اللغوية إبدالاً هو الأصمعي (216هـ)، وشاركه في هذه التسمية ابن السكيت (244هـ)، عندما سمي كتابه (القلب والإبدال). ثم جاء الزحاحي (340هـ) فألف كتاباً سماه (الإبدال والمعاقبة والنظائر)... وسمى أبو الفتح بن حني كتابه في الإبدال (نعاقب العربية) (7). ولا تدري إن كان هذا الكتاب الأخير هو ما وعد به ابن حني في الخصائص من عزمه على شرح كتاب ابن السكيت في القلب والإبدال.

ومن عهد الإبدال اشتقاقاً من القدماء السكاكي (626هـ) وشيخه الحالمي (8). ومن المحدثين: طاهر الجزائري وضاحي عبد الباقي وعبد الله أمين وصحبي الصالح.

وكان الغالب على تعليل هذه الظاهرة لدى القدماء ردها إلى اللّهجات أو لغات القبائل بحسب تعبيرهم. "يقول أبو الطيب اللغوي في كتابه: ليس المراد بالإبدال أن العرب تتعمد تعويض حرف من حرف، وإنما هي لغات مختلفة لمعان متفقة تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى

"الإبدال هو جعل حرف بدل حرف آخر في الكلمة الواحدة وفي موضعه منها" (1). وهو ضربان صرقي ولغوي (2).

- فالصرقي إبدال حرف بآخر لضرورة صوتية طلباً لنخفة وسهولة النطق كما في قولنا (ازدهر) إذ أبدلت الدال من الشاء (افتعل) وأصل الفعل (ازتهر) أو قولنا (كساء) إذ أبدلت الهمزة من الواو، وأصلها (كساو) (3). وهذا النوع من الإبدال لا أثر له في تنمية اللغة وتوليد ألفاظها. وإنما هو سلوك صوتي تحت. وهو مطرد في حروف بعينها عند التقائها بحروف أخرى يصعب نطقها متتالية دون تغيير يقع على أحدها.

- أما اللغوي فهو جعل حرف بدل آخر من الكلمة لغير ضرورة صرفية، وهو غير مطرد، كقولهم: خنت أسماءً وحننت (4) أي أمطرت، وقولهم: الغيم والغين (5). وهذا النوع من الإبدال ذو أثر كبير في تنمية اللغة وتوليد مفرداتها. وهو مقصودنا عند إطلاق الكلمة.

جاء في المزهري قول ابن فارس: "ومن سنن العرب إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض: مذحه ومنذحه، ومرس ومن ورفن أي ساغ الذيل. وهو كثير مشهور... ومن ألف في هذا النوع ابن السكيت وأبو الطيب اللغوي (6).. والشواهد أن كتابيهما الموسوم كل منهما بالإبدال هما مُعمد كل من يتصدى لدراسة هذه الظاهرة، ومنهما

واحد حتى لا تختلفا إلا في حرفٍ واحد" (9). فعلى رأيهم يكون (صَلْبٌ وَصَلَتْ) بمعنى واحد لقبيلتين (10)، ومثله: أَرَقْتُ المَاءَ وَهَرَقْتَهُ (11). ومن الأدلة على تعليلهم اللهجي قول ابن جني: "وقد أبدلت العينُ من الحاء في بعض المواضع، قرأ بعضهم: (عَتَى حين) يريد (حتى حين) (12)؛ ومن المعروف أن هذه قراءة عبد الله بن مسعود بلغة هذيل (13).

1) حروف الإبدال:

تباينت أقوالُ اللغويين حول الحروف التي تُبدل، فقد ذكر أبو علي القالي في أماليه أنها اثنا عشر حرفاً (14). وجعلها ابن سيده في مخصّصه ثلاثة عشر حرفاً، وزادها غيره إلى أربعة عشر حرفاً (15). أما ابن مالك فقد ذكر في ألفيته أنها تسعة أحرف يجمعها قولهم (هدأت موطياً) (16)، لكنه عاد في (تسهيل الفوائد) فوضح الأمر مفرقا بين نوعي الإبدال اللذين ذكرهما وهما الإبدال الصرفي المطرد والإبدال اللغوي غير المطرد، فقال رحمه الله: "يجمعُ حروفَ البدل الشائع في غير إدغام قولك: (لجد صرفٌ شَكِسَ آمن طي ثوب عزته). والضروريُّ في التصريف هجاء (طويت دائما). وعلامةُ صحّة البدليّة الرجوع في بعض التصاريف إلى المُبدل منه لزوماً أو غلبة، فإن لم يثبت ذلك في ذي استعمالين فهو من أصلين" (17). ويُفهم من كلام ابن مالك في التسهيل أن حروف الإبدال الصرفي ثمانية لا تسعة كما كان ذكر في ألفيته، بإسقاط الهاء منها. وأن حروف الإبدال اللغوي هي اثنان وعشرون حرفاً، أي إنه استثني من حروف الهجاء العربي كلّها سبعة أحرف هي: الحاء والحاء والذال والصاد والضاد والغين والقاف.

لكننا تَبَعْنَا كتابَ ابن السكيت في الإبدال، فوجدنا أنه أورد من الألفاظ ما يُثبت وقوع الإبدال في كل الحروف حتى هذه الأحرف السبعة التي استثناها ابن مالك:

فمن إبدال الحاء ذكر حَبَشَ وَهَبَشَ بمعنى جَمَعَ (18). ومن إبدال الحاء ذكر طُخِرُورَ وَطُحِرُورَ للسحابة، وَحَشِيَّ وَحَشِيَّ لليابس (19). ومن إبدال الذال أورد ذَرَقَ الطائرَ وَزَرَقَ، وَالدَّحَادِحَ وَالدَّحَادِحَ (20)، لِلْقِصَارِ. ومن الصاد: صاف السَّهْمَ وضاف: إذا حاد عن هدفه (21). ومن الضاد: ضَلَّضِلَ وَصَلَّصَلَ لبقايا الماء (22). ومن الغين: غَلَّتْ وَغَلَّتْ: وضع ل طعامه العُلانة وهي الإدام (23). ومن القاف: قَحَطَ وَكَحَطَ وَكَشَطَ وَقَشَطَ (24).

يؤيد هذا الاستنتاج ما ذكره السيوطي من أن أبا حيان الأندلسي نقل عن شيخه أبي الحسن بن الصائغ قوله: "وقلما تجدُ حرفاً إلا قد جاء به البدلُ ولونا درأ" (25).

ولعل اختلاف اللغويين حول عدد حروف الإبدال مرثه إلى تقدير كل منهم - بحسب ما وصل إليه - لنسبة شيوع الإبدال في كل حرف. والذي نُرجحه أن الذين قللوا من عدد حروف الإبدال إنما كانوا يذهبون إلى أن ذلك هو ما اشتهر منها ولم يكن كلامهم على وجه التحديد والإحصاء، ولهم في ذلك بعضُ العذر فليست نسبة شيوع الإبدال واحداً في كل الحروف، بل هي متفاوتةٌ متفاوتة شديداً، إذ إن بعضها لم يأتِ عليه من أمثلة الإبدال إلا كَلِمَاتٍ، أما بعضها الآخر فتجاوزت حالات الإبدال فيها العشرات.

2) أنواع الإبدال:

قسم بعض الدارسين المعاصرين الإبدال أنواعا هي (26):

الإبدال الصرّفي الذي ذكرناه، والإبدال اللّهجي، كقولهم غلج بدل عليّ؛ والإبدال الشاذ كقولهم: هَرَحْتُ الدابة بدل: أَرَحْتُ الدابة؛ وإبدال الضرورة الشعرية كقولهم: تُعالي بدل: نُعالب وقولهم: سادي بدل سادس. وزاد غيره أنواعاً أخر منها (27): إبدال خطأ السمع نحو: عُبْهَلَةٌ وَعَدْهَلَةٌ (28)؛ وإبدال التصحيف نحو العابر والغازب؛ وإبدال التضعيف نحو الحُرُوب والحُرُون؛ وإبدال التعريب نحو الفُسْطَاط والفُسْتَاط؛ وإبدال التفتيح نحو: مَتَّ وَمَطَّ؛ والترقيق نحو: غَلِطٌ وَغَلَّتْ؛ وإبدال الإتياع نحو: حَارَّ يَارَّ وجائع نائع؛ وإبدال التّعاقب نحو أَلْبٌ وَأَرَبٌ؛ وإبدال الاختلاف نحو الصّاعقة والصّاقعة؛ وإبدال التّوهّم نحو أقتسره واعتسره.

وهذه التقسيمات الفرعية تدخل كلها في إطار النوعين الرئيسيين اللذين ذكرنا وهما الصرّفي واللغوي. إن إبدالات الضرورة الشعرية والتصحيف وخطأ السمع والتعريب والإتياع لاتهمنا في دراستنا هذه لأنها ليست من وسائل التوليد اللغوي. أمّا ما يهمنا فهو ما سوى ذلك مما يدخل كلاً في إطار سّمّوه بالإبدال اللّهجي خاصة واللغوي عامة.

3) الإبدال وأثره الدلالي عند القدماء:

درج بعض اللغويين على تقديم الألفاظ الإبدالية وكأنها من مرادفات ألفاظها الأصليّة. وممن ذهب هذا المذهب أبو الطيب اللغوي إذ قال - كما قدمنا -: "ليس المراد بالإبدال أن العرب تتعمّد تعويض حرفٍ من حرف،

وإنما هي لغات مختلفة لمعان متفكّة، تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد حتى لاختلفا إلا في حرفٍ واحد" (29). وبني على هذا الفهم للإبدال أن ذهب لغويون قدماء إلى عد كل أشكال الإبدال مساعيّة، ويعبر عن هؤلاء قول ابن جني: "فنحن نتبعهم في الإبدال ولا نقيسُه، إلا أن يضطر امرؤٌ إلى الدخول تحت القياس والقول به" (30).

إننا لانؤيد ما ذهب إليه بعض اللغويين القدماء من أن الإبدال لم يكن له من عمل إلا التزديف أي توليد المترادفات؛ فلقد أدّى بنا استقراء عدد من كتب اللغة ومعجماتها ولا سيما معجمات الموضوعات إلى نتيجة مفادها أن الإبدال كان وسيلة اشتقاقية لتوليد ألفاظ جديدة تحمل معاني تنويّة على المعنى العام للكلمة الأصليّة التي وقع فيها الإبدال. ونحن ذاكرون شواهد تراثية على سبيل التمثيل لا الحصر:

أ - لم يغفل ابن السكيت صاحب أول كتاب في الإبدال عمّا يحمله الإبدال من تنويّعات على المعنى العام؛ يقول في باب النون واللام: "يقال: هتنت السماء تهتن تهتاناً، وهتلت تهتلاً، وهن سحائب هتن وهتل، وهو فوق الهطل" (31).

ب - قال الفارابي في ديوان الأدب: "الشازب الضامر من الإبل وغيرها... والشاسب أشدُّ ضموراً من الشازب" (32).

ج - ولعل أكثر من أشار إلى ما يحمله الإبدال من تنويّعات على المعنى الواحد هو أبو منصور الثعالبي في كتابه (فقه اللغة). ومما ورد فيه "حزّ اللحم وحزّ الصوف" (33) وكلاهما تنويع خاص على معنى القطع العام. ومثله أيضاً: "القصم: كسر الشيء حتى يبين،

والفصم: كسره من غير يَبُونَة" (34). ومنه: "إذا أخرج المكروبُ أو المريض صوتاً رقيقاً فهو الرنين، فإذا أخفاه فهو الهنين، فإذا أظهره فخرج خافياً فهو الحنين، فإذا زاد فيه فهو الأنين، فإذا زاد فيه فهو الحنين" (35). إن التنويحات الدلالية التي أدخلتها أحرف الإبدال على المعنى العام لمجموعة هذه الكلمات وهو صوت المريض، هي مما لا يخفى.

د - ومما جاء في مخصص ابن سيده: "الحوص: أن تضيق إحدى العينين دون الأخرى... والحوص: ضيق العين وصغرها خِلْفَة أوداء" (36). وجاء فيه: "العطف: كثرة شعر الحاجبين... والعطف: قلة شعر الحاجبين، وربما استعمل في الشعر، وهو ضد الوطف" (37). فالعطف والعطف والوظف دلالتها العامة على شعر الحاجبين، لكن بعضها دل على الكثرة والآخر على القلة؛ وحول الشعر أيضا جاء قوله: "الجلج هو أن يذهب من مقدمه [مقدم الرأس] ثم الجله ثم الجلا وهو أكثر من ذلك" (38).

هـ - ومما نقله ابن منظور في لسان العرب: "إذا كانت في السرة نَفْحَة فهي (بُجْرَة)، وإذا كانت في الظهر فهي (عُجْرَة)" (39). وورد فيه قولهم: "لقد أبعطوا إبطاً شديداً أي أبعدوا ولم يقربوا من الصلح... وأبعط في نسوم: تباعد وتجاوز القدر" (40). ونلاحظ كيف أن إبطاء قد جاء لدلالة اجتماعية خاصة هي التباعد عن الاتفاق وليس لدلالته المكانية العامة. وقد صرح ابن منظور بانفروق الجزئية التي يوفرها الإبدال فقال في مادة (تبع): "تبع الرجل رأسه: أخرجته من شيء كان فيه، وهو شبه (طلع) إلا أن طلع أعم" (41).

إن ما ذكرناه حول الأثر الدلالي لظاهرة الإبدال لم يكن إلا تمثيلاً، ولو أردنا الإحصاء لضاقت بنا الصفحات. فهل من مسوغ بعد هذا لأن يقال إن الإبدال هو اختلاف لهجتي ليس غير، كما صرح أبو الطيب اللغوي، أو أنه تطور صوتي لا أكثر، كما نقل عن الدكتور إبراهيم أنيس (42).

ثم إذا كان العرب قد أعطوا لتغير الحركات دلالات تنويحية كقولهم: كتب وكتب وكتب، وشربة وشربة وشربة. وإذا كانوا قد حملوا تنوع الحركات في البناء معنى تنوع الحدث نحو: "الفران والغليان، فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال" (43) فآية غرابة في أن يُعطوا للإبدال دلالات خاصة بحسب حاجتهم التعبيرية؟ إننا لا ننكر أن يكون بعض الإبدال اللغوي لغات قبائل أو لهجات، على حد تعبير المعاصرين. إلا أننا ننكر أشد الإنكار أن يكون هذا الإبدال دون دلالات البتة.

ولأثقل من القيمة الدلالية للإبدال أن تُعدَّ كل من الكلمتين المظنون وقوع الإبدال فيها، أصلاً في بابها. يقول ابن جني: "باب في الحرفين المتقاربان يستعمل أحدهما مكان صاحبه: فمتى أمكن أن يكون الحرفان جميعاً أصليين، لم يسغ العدول عن الحكم بذلك، فإن دلّ دالّ أو دعت ضرورة إلى القول بإبدال أحدهما من صاحبه عُمل بموجب الدلالة، وصير إلى مقتضى الصنعة. ومن ذلك قولهم: هتلت السماء وهتنت، هما أصلان ألا تراهما متساويين في التصرف، يقولون: هتنت السماء تهتاناً، وهتلت تهتل تهتلاً، وهن سحاب هتن وهتل" (44). لقد ذهب ابن جني هنا إلى أصليّة كل من الحرفين

التون واللام وأنهما ليسا مبدلين أحدهما عن الآخر، ونكن هل يعني الحكم بأصليتهما الحكم بترادف الكلمتين (هتَل وهَتَن)، وهل يعني أيضا أن (هَتَل وهَطَل) مترادفان، وقد رأينا ابن السكيت يبين الفروق الدلالية فيصرح أن الهَتَل فوق الهَطَل؟ (45).

إن اللغويين يفرقون بين الحرف المبدل والمبدل منه من قبل أن الحرف المبدل يسقط في التصريف، وأن المبدل منه يثبت، كما يدل على ذلك قول ابن جني السالف؛ ونكتنا نرى أن هذا الحكم - على صحته - ليس مطلقا، فقد يحدث أن يقع الإبدال في حرف من حروف الكلمة ويشيع وتُصرف الكلمة التي وقع فيها، فلا يُدرى حينئذ أي الحرفين هو الأصل وأيها هو المُبدل. فإذا كان أكبر لغويين في القرنين الثالث والرابع أعني ابن السكيت وابن جني، قد اختلفا في أصليّة أو بديلة حروف كلمة واحدة هي (هَتَل وهَتَن وهَطَل) إذ عدّها ابن السكيت من المُبدلات، بدليل ذكرها في كتابه، وعدّها ابن جني أصولا بنصه، فكيف سيكون من العسير علينا نحن المحدثين أن نميز بينهما؟ ومن هذا القبيل في الخلاف بين اللغويين ما جاء في لسان العرب في مادة (تبن) بمعنى دَقَق النظر: "قال الليث: طَبِن له، بالطاء في الشرّ. وتَبِن له، في الخير. قال أبو منصور: هما عند الأئمة واحد، والعرب تبدل الطاء تاء لقرب مخرجيهما؛ قالوا: مَتَّ وَمَدَّ وَمَطَّ." ولعل من قال بأصليّة كلٍّ منها ذهب إلى أن هذه الأحرف (التاء والذال والطاء) تثبت في تصاريف كل فعل منها؛ هذا صحيح، ولكن هل نحن مقتنعون بأن (مَدَّ وَمَطَّ) هما بمعنى؟ وهل يصح قولنا (مَطَّ الحبل) كقولنا: مَدَّه، وهل يصح (مَطَّ إليه بنسب) كقولنا: مَتَّ إليه بنسب؟ وهبنا

سَلَّمنا أن هذه الأحرف في الكلمات الثلاث هي أصول كلِّها، فيما إذا نُعلل هذا التقارب بين معاني كلماتها، وهو تقارب يدل على فروق نوعية في المعنى العام لها وهو (الإمطار) في مثال الثعالي و (المَدَّ) في مثال ابن منظور؟ هل نلجأ إلى الاستعانة بمقولة القيمة التعبيرية للحرف العربي، هذه المقولة التي تحمل من خصب الخيال اللغوي أكثر مما تحمل من الحقائق اللغوية؟

إن أمثال هذه التغيرات بين حروف الكلمات متشابهة المعنى لا بد من أن تكون -على الغالب- أحد شيئين: 1 - إمّا إبدالاً مقصوداً طرأ على الكلمة طلباً لمعنى جديد بعد أن كانت قد وُضعت على حرف واحد لمعنى أصلي، إذ لا يعقل أن يضع الواضع كلمتين مترادفتين بداءة. 2 - وإما أن تكون اختلافاً لهجياً بين القبائل، كانت تدل على الترادف أولاً ثم تطوّرت إلى أن أصبح لكل كلمة معنى يغير معنى الكلمة الأولى.

وفي كلتا الحالتين فنحن أمام تغيير في حرف من أحرف كلمة أدّى إلى تغيير محدّد في المعنى، وهذا ما نسميه إبدالاً دلالياً. وإن هذا الإبدال الدلالي يؤدي وظيفة مطلوبة في اللغة، وهي الدلالة على الفروق النوعية الجزئية في إطار المعنى العام، دون النظر إلى أي الحرفين هو أصلٌ وأيها هو المُبدل، وهو يقابل الإبدال اللغوي غير الدلالي، كإبدال الإبتاع والتصحيف وخطأ السمع، ممّا أخرجناه من دائرة اهتمامنا.

4) الاشتقاق الإبدالي لدى المحدثين:

سلف القول إن بعض القدماء ومعظم المحدثين سماوا الإبدال بالاشتقاق الأكبر (46). وفي هذه التسمية إقرار بأن الإبدال من أنواع الاشتقاق، وأنا آثرنا - للتوضيح -

تسميته بالاشتقاق الإبدالي. وهو اشتقاق يقوم على الإبدال اللغوي الدلالي الذي يحمل معه تنوعاً على المعنى العام للكلمة المبدل منها حرف.

أقر اللغويون المحدثون الاشتقاق الإبدالي وسيلة توليد هامة. ودعوا إلى الأخذ به على الصعيدين: النظري والتطبيقي:

1 - فعلى الصعيد النظري: دارت حوله بحوث عديدة من اللغويين المحدثين رامية إلى الأخذ به وتقييمه:

1 - حاول د. صبحي الصالح أن يربط هذه الظاهرة بنظرية الثنائية اللغوية عندما قال: "فكان من أسرار العربية تبعاً لهذا أننا كلما رَدَدْنَا موادَّها المزيدة إلى الصورة الثنائية التاريخية وجدنا الحرف الذي ثلث أصلها ما يبرح ذا قيمة تعبيرية ذاتية.، توجه المعنى العام الأصلي، توجيهها خاصاً وتزيده تنوعاً وتقييداً" (47). ودلَّ على ذلك بأن "الجذُل أصلٌ عام للشجر، ولكنه للنخل (جذع)، والعين الحلقية أقوى من اللام المُذَلَّقة" (48). لانزيد الدخول في بحث قوة الحروف وضعفها فما كتب حولها حتى الآن لا يرتقي إلى مستوى الدراسة العلمية الإحصائية. كما لا نزيد الدخول في بحث نظرية ثنائية اللغة، إذ ليس هذا مكان بحثها؛ كما أن مقولتنا تستقيم دون الاعتماد عليها أصلاً. ولكن في عبارة الدكتور الصالح ما يبين موقف المحدثين من مهمة الاشتقاق الإبدالي.

ب - أما الأستاذ عبد الله أمين، صاحب كتاب الاشتقاق، فقد كان أوضح وأكثر مباشرة في دعوته حين قال: "وهذا الضرب من الاشتقاق يمكن أن يُنتفع به في اشتقاق اسمين لمسميين متشابهين في الشكل والعمل أو في

أحدهما، إن كان بين الاسمين والمسميين ملاءمة؛ مثال ذلك: (الغُمَّة والغُمَّرة)، يمكن أن يسمى المسحوق الذي تطلي به السيدات وجوههن وأيديهن (غُمَّرة)، والمعجون الذي يستعمل استعماله (غُمَّنة)، بإبدال النون من الراء، لتقاربهما مخرجا وصفة. و(الأزْمَة والأزْبَة) وهي الضيق والشدة، يمكن أن نطلق على الضيق المالي (أزمة) وعلى الضيق السياسي مثلاً (أزمة)، بإبدال الباء من الميم لتجانسهما أي اتفاهما مخرجا واختلافهما صفة... و(الكثَاة والكثَنَة) ما يعلو اللبن من دَسَم، يمكن أن يُطلق أحد اللفظين على ما نسميه (القَشْدة) والآخر على ما نسميه (الكريم) بإبدال الهمزة من العين لتقاربهما مخرجا وصفة" (49).

ج - أدرك الجمعي عز الدين التوخي أهمية الإبدال في وضع المصطلحات العلمية فقال في مقدمة تحقيقه لكتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي: "ومن فوائده أنه قد ينتفع به في المصطلحات العلمية، بتخصيص اللفظتين المتعاقبتين (50) لمسميين متشابهين بينهما علاقة معنوية" (51). وبعد أن يستعرض جملة صالحة من أمثلة قديمة وحديثة تؤيد مذهبه قال: "وعلى هذا الأسلوب أرى أن نسمي كَسَّارة الجوز (casse-noix): مَرَضخة، وكَسَّارة اللُّوز (casse-noisette): مَرَضخة، بالحاء المهملة، والعكس جائز. وأرى أن سَلَفْنَا الصالح عرف كيف يستعمل لغته فخصَّص (العَبْن) للشرب و (الجُبْن) للعرُوض، وهما في الأصل بمعنى متشابه" (52).

د - أما الأستاذ عبد الله العلابي، فقد تجاوز الإقرار به وسيلة توليد هامة، إلى اقتراح شروط للإفادة منه فقال: "وفائدة الإبدال في الوضع الجديد ظاهرة جدا،

وذلك لأنه يُفزع إليه عندما تكون المادة قد استوفت
الوضع؛ وينبغي أن يخضع لشروط حتى لا يكون سببا
لاشتراك قريب" (53) وسنعرض لهذه الشروط بعد قليل.

2 - وعلى الصعيد العملي التطبيقي: أفاد العربون
المحدثون من الاشتقاق الإبدالي في وضع مصطلحاتهم:

1 - فقد ترجم مترجمو (معجم المصطلحات الطبية
الكثير اللغات - كليرفيل) وهم الدكاترة: (مرشد خاطر
وحمدي الخياط وصلاح الدين الكواكبي) مصطلح
(anesthésie) بكلمة (التَّخْدِير)، ووضعوا المصطلح
(narcose) كلمة (التَّخْيِير) بإبدال حرف التاء بالدال. كما
ترجموا كلمة (nuucose) بالمخاط، ووضعوا لكلمة (glaire)
كلمة (المُغَاظ)، بإبدال حرف الغين بالخاء (54).

ب - وأفاد المعجمي مصطفى الشهابي في معجم
المصطلحات الزراعية من كلمتي (التأريث والتأريف)
المبدلتين قديماً بمعنى وضع الحدود بين أرضين، فترجم
المصطلح (abornage) بكلمة (تأريث) وترجم (cadastre)
بكلمة (تأريف) (55).

ج - وفي (مصطلحات مسيرات الخيل) للدكتور
سلمان قطاية أراد أن يفرق بين أشكال وقف الفرس
مستفيدا من إبدالات القدماء فقال: "أما إذا كان الوقوف
فجأة فهو الكَبْح والكَمْحُ أو الكَمْح... وللكبْح أشكال
ثلاثة:

- إمساك خلفي يتكسّس الجسم كليّة تقريبا على
الخلفيتين ومؤخر الجسم ولنسمه (الكَمْح) بسبب وجود
الخاء فيه.

- إمساك أمامي يتكسّس الجسم كليّة على
الأماميتين ومقدّم الجسم ولنسمه (الكَمْح) لوجود حرف
الميم فيه.

- إمساك رباعي يتكسّس الجسم فيه على الأطراف
الأربعة ولنسمه (الكَبْح) لوجود حرف الباء من (أربعة)
فيه" (56).

وهكذا أمكن هنا توظيف هذه الحالات الإبدالية
التي كان يُنظر إليها قديما على أنها نوع من الترادف
اللفظي ليس غير، أمكن توظيفها لأداء معان تفصيليّة
تنويجيّة في إطار المعنى العام للكلمة الأصل وهو الإيقاف.

د - وفي سياق استخدام الإبدال في مصطلحات
فيزيائية يقول د. عبد الكريم اليافي: "وعمدنا إلى (الأويل)
مقابل لفظ (proton)، فاستبدلنا الميم في المعتدل باللام
فأصبح معنا (الأويم) مقابل نيوترون (neutron)، كما
استبدلنا أيضاً بهما التون من أول لفظ النواة فصار معنا
(الأوين) (nucléon)، وهو الجزء الأصلي من نواة العنصر.
وكذا قلنا ما قاله غيرنا (الكَهْرَب) مقابل (électron) ثم
بدّلنا الباء سينا للإشارة إلى كونه سالبا فصار (كهرسا)
مقابل (négaton)، وبدّلنا الباء جيما فصار (كهرجا)
مقابل (positon) وهلم جرا" (57). إن تجربة كلّ من
الدكتور اليافي وقطاية - وإن كانت لاتنطلق نظريا من
ظاهرة الإبدال حتما - فإنها تلتقي في الممارسة العملية
معها.

هـ - كما استخدم الدكتور صلاح الدين الكواكبي
ظاهرة الإبدال في التفريق بين مصطلحين متقارنين
فقال: "brasser = المرث، كالمُرْس زنة ومعنى، خصصتها بما

يُمرَس في فن الصيدلة، تمييزاً من غيرها من العمليّات الصيدلانية" (58).

5) قواعد الاشتقاق الإبدالي:

إن ما ورد في الفقرتين الأخيرتين السابقتين يثير أيضاً مسائل حول طريقة الاشتقاق الإبدالي:

المسألة الأولى التي يثيرها هذا الاشتقاق هي: أيّ الأحرف أحقّ بالإبدال بها: الأول أم الأوسط أم الأخير. ولكل منهما ما يؤيد الإبدال به.

- فمن إبدال الحرف الأول مرّ بنا: (هَنِينٌ وَحَنِينٌ وَأَنِينٌ وَحَنِينٌ وَرَنِينٌ) التي تدل على تنويعات صوت المريض بالتدرُّج صُعُداً.

- ومن إبدال الحرف الثاني: الشَّاسِبُ وَالشَّارِبُ لِلضَّامِرِ، وَهَطَلٌ وَهَتَلٌ، وَالكَبِجُ وَالكَمَّحُ.

- ومن إبدال الحرف الأخير في الثلاثي: هَتَنٌ وَهَتَلٌ، وَالجَلْحُ - لذهاب الشعر - وَالجَلَّةُ وَالجَلَّاءُ.

ولا نظن أن الدراسة الإحصائية - ولو توفرت - قادرة على ترجيح أي من الأحرف بالإبدال، مادام السماع قد ورد بكل منها. ولذا فلا يسعنا إلا تقرير أن كلاً من الأحرف: الأول أو الثاني أو الأخير قابل للإبدال به، وإن كانت الأمثلة التي سيقف حول إبدال الحرف الأخير أوفر لما أولها أصحاب نظرية ثنائية اللغة من اهتمام؛ على أن المحدثين أبدلوا - على الغالب - بالحرف الأوسط والأخير.

المسألة الثانية: هي أي الحروف أحقّ بالإبدال لاستخدامها في تنويع المعنى العام؟ إننا نجد أنفسنا أمام أربعة خيارات:

أ - اعتماد صفة الحروف من حيث الشدة والرخاوة، فيُعطى للمعنى الأشدّ الحرفُ الأشدّ، وللمعنى الألين الحرف الألين، وعلى هدي من هذا الخيار علل ابن جني الفرق بين (قَضَمَ وَخَضَمَ) فقال: "فالخَضَمُ لأكل الرطب كالبطيخ وما كان نحوه من المأكول الرطب، والقَضَمُ للصلب اليابس نحو: (قَضَمَتِ الدابة شعيرها)... فاختاروا الخفاء لرخاوتها للرطب، والقاف لصلابتها لليابس" (59).

ب - وإما اعتماد القيمة التعبيرية للحرف. ومن الأمثلة التي يسوقونها على ذلك، أن الفاء أفادت في كلمات معينة معنى الضعف، يقول الدكتور صبحي الصالح: "ومن أوضح الأمثلة على هذه الظاهرة اللغوية العجبية ما ذكره ابن جني من (ازدحام الدال والتاء والطاء والراء واللام والنون إذا مازجتهن الفاء على التقديم والتأخير، فأكثر أحوالها ومجموع معانيها أنها للوهن والضعف ونحوهما)، أما شواهدة على ذلك ففيها ما نرضاه ولا يسعنا رده (كالشيء التالف والشيخ الدالف، والدَّيْفُ المريض، والفتور للضعف، والطفلس للرخص)... وواضح أن ابن جني يُعول في هذه الأمثلة طبيعتها ومتكلفتها على حرف (الفاء) فهو الذي أفاد بقيمته التعبيرية الخاصة معنى الوهن والضعف لدى مازجته الدال والتاء والطاء والراء واللام والنون" (60).

ج - وإما اعتماد مخارج الحروف، كأن يُختار حرف حلقى نريد إبداله حرفاً حلقياً آخر، أو حرف شفهي حرفاً شفهيّاً. ومثال ذلك ما اقترحه عبد الله أمين من استعمال (أزْمَة) للضيق المالي و(أزْبَة) للضيق السياسي

" بإبدال الباء من الميم لتجانسهما أي اتفاقهما مخرجا واختلافهما صفة " (61).

د - وإما اعتماد حرف من حروف الكلمة التي يراد تضمين الكلمة الواقع فيها الإبدال معناها. وهذا ما ذهب إليه بعض المعرّبين والفيزيائيين باستعمالهم (الكهْرَس) للكهرب السالب و(الكهْرَج) للكهرب الموجب. (وأويم) للأويل المعتدل (62). حيث أخذ السين من كلمة (سالب) والجيم من كلمة (موجب) والميم من كلمة (معتدل)، مع أن الميم ليست حرفا أصليا فيها. ومثله ما أخذ به الدكتور سلمان قطاية في مسيرات مصطلحات الخيل حيث عد (الكبج) هو المعنى الأصلي، ونوع عليه فخصص أحرفا من الكلمات التي أراد تضمينها الكبج فقال: (الكَمَج) للإيقاف الأمامي رامزا للأمامي بالميم، و(الكَمَج) للخلفي رامزا بالخاء للخلفي (63). وإن كان ثمة فرق بين المثاليين فالإيقاف ولّد معتمدا الإبدال وقطاية ترجم مخصصا إبدالا قديما.

والذي نراه أن الأهم في هذه المسألة ليس هو ترجيح خيار على آخر أو طريقة على أخرى. بل هو ألا يؤدي الإبدال المقترح إلى حالة من تنافر الحروف كما يتعارض والبنية الصوتية العربية.

لقد حاول بعضهم أن يحدد الإبدال بين الحروف المتقاربة مخرجا أو صفة، لكن استقراء حالات الإبدال بينت أنه قد وقع بين حرفين متقاربين أو متباعدين، فممن وقوعه:

- بين حرفين متجانسين أي متفقين مخرجا مختلفين صفة كالزاي والسين: (الرجز والرجس).

- أو متقاربين مخرجا متحدين صفة كالحاء والهاء

نحو: قَجِل وقَهْل إذ ييس.

- أو متقاربين مخرجا وصفة كالعين والهمزة في زُعاف وزُؤاف.

- أو متقاربين مخرجا متباعدين صفة كالكاف والكاف نحو: امتك الصَّرْعَ وامتقّه: إذا رضع ما فيه.

- أو متقاربين صفة متباعدين مخرجا كاللام والراء في نحو: مُجَلَّفٌ ومُحَرَّفٌ لمن ذهب ماله.

- أو متباعدين مخرجا متحدين صفة نحو الغيم والغين.

- أو متباعدين مخرجا وصفة كالجيم والحاء في نحو يجوس ويجوس (64).

هذه النتيجة، وإن لم تعجب لغرين معاصرين، لأنها تذهب هبة نظرية القيمة التعبيرية للحرف العربي (65)، فإنهم لم يجدوا ما يدفعونها به، اللهم إلا ما نقل عن ابن سيده من أنه صرّح: " ما لم يتقارب مخرجاه البتة، فقبل على حرفين غير متقاربين فلا يسمّى بدلا، وذلك كإبدال حرف من حروف القسم من حرف من حروف الخلق " (66)، وما نقل عن ابن جني من أنه لم يعدّ (جاسوا وحاسوا) من الإبدال لأن الجيم ليست أخت الحاء (67). ولكن ما حيلتنا إن كان ابن قتيبة قد نقل لنا عن العرب قولهم: عانشتُ الرجلَ وعانقتُهُ (68) فأبدل حرفا شجريا من حرف حلقي؟ وإذا كان ابن عصفور الإشبيلي قد نقل لنا أن العرب قالت: (أقنتُ ووقنتُ) (69) فأبدل حرفا حلقيًا من فموي؟ وغيرها كثير مما جمعه السيوطي في مزهره (70).

ومن حرص علي أن يقعد للإبدال الشيخ عبد الله

العلايلي إذ يقول: "وينبغي أن يخضع لشروط حتى لا يكون سببا لاشتراك قريب:

1 - ألا يستوفى من مادة الإبدال كل موازين التصريف، فلا يصاغ منه مصدر وما أشبهه اكتفاء بمصدر الأصل، ولا يزداد فيها زيادات تصريفية.

2 - ألا تحري عليها زيادة الاشتقاق.

3 - ألا تعمم في كل دوائر الثلاثي.

4 - أن تذكر في مادة المبدل منه لا في مكانها بحسب اقتضاء الحرف" (71).

ونعل العلايلي كان يرمي من شروطه إلى صون نظرية (التقاليب الستة) من أن تمس، لأن إجراء التصريف على الكلمة الواقع فيها الإبدال سوف يؤدي إلى توليد جذر لغوي جديد يستعصي على إيجاد علاقة بين معناه ومعاني جذر لغوي قديم بالأحرف ذاتها، فلو أجرينا على مصطلح (التختر) الذي سبق ذكره لنوع معين من أنواع التخدير إجراءات التصريف لأدّى بنا ذلك إلى (ختر) والذي قد لايسهل إيجاد علاقة بينه وبين معنى الجذر القديم (ختر) وهو نقض العهد والفساد. مع أن القدماء أنفسهم استعملوا (الختر). بمعنى (الخدر) أيضا.

والذي نراه أن الإبدال اشتقاق، والاشتقاق توليد، وما وُلد من صلب اللغة، حروفها وأصواتها وأبنيتها، صار ابناً شرعياً لها تسري عليه كل أنظمتها اللغوية مع الزمن شئنا ذلك أم أبينا؛ وكنا ذكرنا ما ورد في لسان العرب من قول أبي منصور الأزهري: "والعرب تبدل الطاء تاء لقرب مخرجهما، قالوا: متّ ومطّ ومدّ" (72)، فهل وقفت العرب عند هذا الإبدال في الجذر ولم تُجر عليه

أشكال التصريف؟ ألم تصغ من كل منها مصدراً ومضارعاً وصفات؟ بلى قد فعلت ذلك فقالت من (متّ): المتات: ما متّ به، الموات: الوسائل، تمّى بالحبيل: اعتمد. وقالت من (مطّ): يُمطّ، يتمطّط، المُطمّطة، المطيطة (طين لزج)... (73).

ثم إذا كنا نشق من الكلمة المعربة ونجري عليها قوانين العربية وهي أجنبية عنها أصلاً، أفصح أن نحرم ذلك الكلمة العربية المولدة بالإبدال؟

إننا نرى أن الإبدال مُنجم غنيّ للتوليد والاشتقاق. وأنه يوظف حتى الآن لخدمة اللغة كما يجب؛ ونرى أن أهمّ مجال يمكن الإفادة منه فيه هو الفروقات النوعية في مسميات أشياء لم يألّفها العرب في بيئتهم، أو مسميات أدّى إليها التقدّم العلمي والتقني.

ولنضرب مثلاً بتسميات الألوان - لقد أقرّ بجمع القاهرة في دور انعقاده الرابع سنة 1937 مصطلحات للألوان الفرعية فقال: "أصفر فاقع، أصفر ليموني، أصفر كرومي ناصع، أصفر كرومي قاتم، أزرق كوبالتي، أزرق رمادي، أزرق سماوي، أزرق بروسي، أخضر زرعي، أخضر هوكر، أخضر زمردني، أخضر نيوني" (74). وهي كما نرى مصطلحات تقوم على التراكيب الوصفية والمعقدة أحياناً. فما المانع من أن يلجأ إلى ظاهرة الإبدال للإفادة منها في توليد مصطلحات من كلمة واحدة. ويمكن في هذه الحالة إبدال أحد أحرف اللون الأساسي واختيار الحرف البديل مما يُلمح إلى اللون المراد، كأن يقال: (أصفل)، بدل أصفر ليموني و (أصفك) بدل أصفر كرومي، و (أصفتق) بدل أصفر قاتم. وأن يقال: (أزرب) بدل أزرق بروسي. وهذه هي الطريقة التي لجأ إليها بعض

جديدة، كتوليد (الإزغاء والإسغاء) من (الإصغاء)، بحجة بحفاة ذلك للذوق السليم ولما فيه من تشويه للعربية وتجاوز على هويتها، وأنه لم يسمع عن القدماء أنهم دعوا إلى اتخاذ الإبدال سبيلا إلى توليد ألفاظ جديدة (78). وهي حجج لا يؤيدها الواقع فتشويه العربية والتجاوز على هويتها ليس سببه - إن وقع - الإبدال، بل لأن المُبدل لم يراع النظام الصوتي للعربية. أما أن القدماء لم يدعوا إليه - مع أنهم درسوه - فمردّه إلى أن الحاجة لم تلجئهم، ولو أُلجأتهم لفعّلوا.

وخلاصة ما نراه أن الإبدال من الظواهر اللغوية الهامة في لغتنا، ونرى أن يُفاد منه في تسمية الفروقات النوعية بين الأشياء المتشابهة، ولا يشترط في هذا الاشتقاق الإبدالي إلا ثلاثة أشياء:

- أ - ألا يؤدي هذا الإبدال إلى ولادة كلمة ذات حروف لا تأتلف أو لا تنسجم مع النظام الصوتي للعربية.
- ب - ألا يؤدي الإبدال إلى مشترك لفظي - ما أمكن ذلك - وإذا كان لا بد من وقوع الاشتراك فيفضل المشترك اللفظي الأقل شيوعا. أما منع وقوعه فأمر غير ممكن.
- والهامش المتاح لنا لمراعاة هذين الشرطين هو حرئتنا في اختيار موقع الحرف المُبدل منه وطبيعة الحرف المُبدل.
- ج - أن يُقصر استعمال الإبدال على المصطلحات العلمية وللضرورة، أي عند انعدام إمكانية الترجمة أو الاشتقاق الصرقي.

معربي جامعة دمشق عندما قالوا (كهرس) بدل كهرب سالب. قد يبدو هذا الطرح غريبا بعض الشيء، لكن غرابته ستزول متى عرفنا أن العرب استخدمت الإبدال للتعبير عن الفروق اللونية بالذات، ورد في ديوان الأدب: "الأعثر قريب من الأعثر... والأغس الذي على لون الذئب... والأعثم الذي غلب بياضه سواده" (75). وجاء في مخصص ابن سيده: "في العين الشَّهْل والشُّهْلَة، وهو أن تُشرب الحدقة حمرة ليست خطوطا كالشُّكْلَة، ولكنها قَلَّة سواد الحدقة حتى كأن سوادها يضرب إلى الحمرة... وفيها الشُّكْلَة والشُّكْلَة: وهي حُمْرَة تخالط البياض، ورجل أشكل وامرأة شكلا." (76). ودون النظر إلى أي الكلمتين هي الأصل وأيهما المُبدل فيها؛ فإن استخدام ظاهرة الإبدال للتنوعات اللونية عند العرب بادية للعيان هنا.

ولنضرب مثلا آخر مما لم يكن شائعا في البيئة العربية الصحراوية وهو كلمة (التلج)، فمن الطبيعي ألا يكون لها في لغتنا تسميات عدّة تدل على حالاته وتنوعاته كما في اللغة الفنلندية (77) مما يَجِبُه المترجم بوحدات غير قابلة للترجمة مباشرة، فلا بد من مواجعتها، إما بالتعريب وإما بالترجمة بتركيب وصفية أو إضافية؛ ولا نرى مانعا يحول دون الإفادة من ظاهرة الإبدال في العربية كأن يقال في التلج المختلط بالبرَد (تُج) وللمختلط بالمطر (تُمج) وللمصحوب بريح شديدة (تُرُج)، أو غير ذلك ممّا قد لا يتجافى عنه السمع.

وإذا كان من المحدثين من شرط لصحة الإبدال شروطاً، فإن منهم من رفض استخدامه لتوليد ألفاظ

الهوامش

- 1: عبد الله أمين / الاشتقاق : 331.
- 2: عز الدين التنوخي / مقدمة كتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي 1 : 9.
- 3: ابن عصفور الإشبيلي / المتع في التصريف 1 : 326 - وسيبويه 4/239.
- 4-5: ابن السكيت / الإبدال : 61 ، 77 .
- 6: السيوطي / المزهري 1 : 460 .
- 7: عز الدين التنوخي / مقدمة كتاب الإبدال لأبي الطيب 1 : 6-7.
- 8 (السكاكي / مفتاح العلوم : 15. ويسميه الاشتقاق الأكبر، ويمثل له بنمق ونهق.
- 9) السيوطي / المزهري 1 : 460.
- 10) المرجع السابق نفسه 1 : 538.
- 11) المرجع السابق نفسه 1 : 462.
- 12) ابن حني / سر صناعة الإعراب 1 : 246.
- 13) أبو حيان الأندلسي - البحر المحيط 5 : 307. وهي الآية 35 من سورة يوسف.
- 14) القالي / الأمالي 1 : 186.
- 15) عز الدين التنوخي / مقدمة كتاب الإبدال لأبي الطيب 1 : 8.
- 16) ابن الناظم / شرح الألفية : 836.
- 17) ابن مالك : تسهيل الفوائد : 300.
- 18) ابن السكيت / الإبدال : 92.
- 19) المرجع السابق نفسه : 99.
- 20) المرجع السابق نفسه : 141.
- 21) المرجع السابق نفسه : 121.
- 22) ابن السكيت / الإبدال : 124.
- 23) المرجع نفسه : 111.
- 24) ابن السكيت / الإبدال : 113-114.
- 25) السيوطي / المزهري 1 : 461. وينظر: د. صبحي الصالح / دراسات في فقه اللغة : 265.
- 26) د. محمد حماسة عبد اللطيف / ظاهرة الإعلام والإبدال في العربية.../مجلة مجمع القاهرة ج 48 : 155.
- 27) د. مصطفى جواد / أثر التضعيف في تطور اللغة العربية والإبدال.../مجلة مجمع القاهرة ج 19 : 58.
- 28) العبهلة : الإهسال والترك.
- 29) السيوطي / المزهري 1 : 460.
- 30) ابن حني / سر صناعة الإعراب 1 : 246.
- 31) هفتر / الكنز اللغوي - الإبدال لابن السكيت : 3.

- (32) الفارابي / ديوان الأدب 1 : 345.
- (33) الثعالبي / فقه اللغة : 225.
- (34) المرجع نفسه : 237.
- (35) المرجع نفسه : 208.
- (36) ابن سيده / المحمص 1 : 102.
- (37) المرجع نفسه 93/1.
- (38) المرجع نفسه 71/1.
- (39) ابن منظور / لسان العرب : بجر.
- (40) المرجع نفسه : يعط.
- (41) المرجع نفسه : تلغ.
- (42) د. صبحي الصالح / دراسات في فقه اللغة : 239.
- (43) ابن جني / الخصائص 2 : 152.
- (44) المرجع نفسه 82/2.
- (45) ينظر : ص 180 من هذا البحث.
- (46) ينظر محمد المبارك/ فقه اللغة وخصائص العربية : 111 ود.علي عبد الواحد وافي/ فقه اللغة : 186، وص: 119 / من هذا البحث.
- (47) د. صبحي الصالح / دراسات في فقه اللغة : 165.
- (48) د. صبحي الصالح / دراسات في فقه اللغة : 167.
- (49) عبد الله أمين / الاشتقاق : 370.
- (50) يسمي بعضهم الإبدال تعاقب أو معاينة كما أشرنا في ص 176.
- (51) عز الدين التنوخي / مقدمة الإبدال لأبي الطيب اللغوي 1 : 42.
- (52) المرجع نفسه - المقدمة 1 : 42.
- (53) د. أسعد علي / تهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي : 178.
- (54) عز الدين التنوخي / مقدمة كتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي 1 : 42.
- (55) مصطفى الشهابي / ملاحظات على معجم الألفاظ الزراعية - مجلة مجمع دمشق 3/23 : 25.
- (56) د. سلسان قطاية / مصطلحات سيرات الخيل / مجلة المجمع الأردني 35 : 223.
- (57) د. عبد الكريم النياقي / تجريري في تعريف المصطلحات العلية / مجلة مجمع دمشق 4/53 : 806.
- (58) د. صلاح الدين الكواكي - مصطلحات علمية : 13.
- (59) ابن جني / الخصائص 2 : 157-158.
- (60) د. صبحي الصالح / دراسات في فقه اللغة : 153-154.
- (61) عبد الله أمين / الاشتقاق : 370.
- (62) ينظر : ص 189 من هذا البحث.

- (63) ينظر : ص 188 من هذا البحث.
- (64) عبد الله أمين / الاشتقاق : 354-367.
- (65) د. صبحي الصالح / دراسات في فقه اللغة : 246.
- (66) ابن سيده / المخصص 13 : 274.
- (67) د. صبحي الصالح / دراسات في فقه اللغة : 266.
- (68) ابن قتيبة - أدب الكاتب : 376.
- (69) ابن عصفور / الممتع في التصريف 1 : 332.
- (70) السيوطي / المزهري : 462 وما بعدها.
- (71) د. أسعد علي / تهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي : 178.
- (72) ينظر : ص 184 من هذا البحث.
- (73) ابن منظور / لسان العرب : مت ، مط.
- (74) مجمع القاهرة / مصطلحات الألوان التي أقرها المجمع / مجلة مجمع القاهرة 4 : 22-23.
- (75) الفارابي / ديوان الأدب 1 : 271-272.
- (76) ابن سيده / المخصص 1 : 99-100.
- (77) د. فوزي عطية / علم الترجمة : 195.
- (78) د. جميل الملايكة / المصطلح العلمي ووحدة الفكر - مجلة المجمع العراقي ج 3/34 : 109.